مشروع الملف ألمطلبي الخاص بأساتذة التعليم الابتدائي

يؤكد أساتذة التعليم الابتدائي على أن جميع مطالب هذه الفئة مستعجلة و لا تقبل التجزيء أو التسويف. كما تؤكد على ضرورة إتمام تنفيذ اتفاق فاتح غشت2007. و كذلك رفض اعتبار الأسرة التعليمية مجرد آلات في وحدة إنتاجية مع رفض الإجهاز على مكاسبها من خلال التوظيف التعاقدي و الاقتطاع من أجور المتغيبين بدون تدقيق وتحديد للغياب. و إثقال كاهل الأستاذ بأعباء إضافية في العطل البينية عوض الاستراحة بالنظر إلى خصوصية العمل المضني الذي يقوم به الأستاذ بإلغاء العمل خلال العطل.

النظام الأساسي:

- فتح مجال تغيير الإطار للأساتذة المجازين بالتعليم الابتدائي كولوج إطار الممونين و التوجيه و التخطيط، و الحراسة العامة بالإعدادي و الثانوي.
- اعتماد ترقية استثنائية إلى السلم 10 تشمل جميع الأساتذة المستوفين لشرط 10 سنوات في السلم 9 مع احتساب الأثر الرجعي المادي و الإداري انطلاقا من تاريخ استيفاء 10 سنوات في هذا السلم مع حذف السلم 9 من نظام الأجور الخاص بموظفي التعليم بمختلف أسلاكه و ترقية بقية المرتبين فيه مباشرة إلى السلم 10.
- جبر الضرر لكافة الأفواج المتضررة ابتداء من فوج 1981 بمنحهم سنوات جزافية و تعويض مادي عن السنوات المقرصنة. و احتساب السنوات السابقة بالنسبة للمدمجين في سلك التعليم الابتدائي.
- إدماج الأساتذة الحاملي للدكتوراه في إطار الأساتذة الباحثين و فتح المجال أمامهم للتدريس في مراكز التكوين.
- الإسراع بتطبيق حق الترقي إلى خارج السلم أسوة بباقي موظفي القطاعات العمومية.
- تقليص عدد السنوات لاجتياز الامتحان المهني إلى 4 سنوات بدل 6 سنوات.
- إلغاء الساعات التضامنية، وتحديد ساعات العمل القانونية
- رفض أي مخطط قد يجهز على مكتسبات أساتذة التعليم الابتدائي في مجال التقاعد سواء كان ذلك عبر تمديد مدة العمل إلى أكثر من 60 سنة أو عبر الزيادة في الاقتطاعات من أجور الموظفين من أجل التقاعد أو عبر تقليص قيمة معاش التقاعد. و أن الحل يكمن أساسا في الرفع من مساهمة الدولة أسوة بالنظام العسكري للصندوق المغربي للتقاعد نفسه. و المطالبة بخفض سن التقاعد بالنسبة للأستاذات إلى 55 سنة.
- اعتماد نسبة 2,5 بدل 2% عند الإحالة على التقاعد النسبي.
- تمكين الراغبات و الراغبين في التقاعد النسبي من رغبتهم دون قيد أو شرط كلما استوفوا الشروط النظامية
- إقرار زيادة سنوية تلقائية و بشكل تتماشى و وثيرة الزيادة في الأسعار.

التعويضات:

- الزيادة في التعويضات العائلية.

- إحداث تعويض مادي عن التنقل.
- احتساب الساعات المخصصة للتحضير والتصحيح خارج الحصص الرسمية.
- تعميم التعويض عن العمل بالعالم القروي و العمل على إلغاء فكرة التعويض عن العمل بالمناطق الصعبة و النائية التي روجت لها الوزارة.
- إحداث تعويض مادي عن المستلزمات المكتبية و أدوات الاشتغال.
- تعميم تعويضات الحج على كافة أساتذة التعليم الابتدائي.

الحركة الانتقالية:

- إلغاء حركة إعادة الانتشار التي تنهجها الوزارة . و إعادة النظر في المذكرة الإطار رقم 97.
- اعتماد معايير و مساطر واضحة فيما يخص الحركة الوطنية و الجهوية و المحلية و إعطاء الدور المحوري للنقابات في التتبع و الإشراف على هذه الحركات.
- احتساب الأقدمية العامة في الحركة الوطنية مع ترجيح كفة الاستقرار بالمنصب.
- رفض المذكرة الأخيرة للتبادل بواسطة الانترنيت لأنه سيفتح الباب أمام المحسوبية و الزبونية و سيعطي الفرصة للتلاعب في الملفات.

الترقية:

- اعتماد معايير و مساطر واضحة فيما يخص الامتحانات المهنية عن طريق تحديد تواريخ محددة و معروفة سلفا للإعلان عن النتائج و إعطاء الحق لكافة المرشحين للإطلاع على النقط المحصل عليها في الامتحان المهني رفعا لكل لبس. و في إطار تثبيت اللامركزية نطالب باعتماد مبدأ المساواة بين الجهات فيما يخص الكوطا الخاصة بالامتحانات المهنية. حتى تتساوى الحظوظ ما بين كافة الجهات.
- تفادي نقطة المفتش في الترقية بالاختيار بحكم أن عدد المفتشين غير كاف و بالتالي فمبدأ تكافؤ الفرص يصبح مغيبا.
- اعتماد نقطة الامتياز دون قيد أو شرط للأساتذة المكلفين خارج إطارهم الأصلي.

المنظومة التربوية:

- إلغاء المذكرة 122 و 154.
- تعميم التعليم الأولي بالعالم القروي.
- محاربة كل مظاهر الانحلال و الميوعة داخل وفي محيط المؤسسات التعليمية، والتصدي لتنامي ظاهرة الاعتداء الذي تطال نساء ورجال التعليم.
- التخفيف من عبء الاكتظاظ وفك الأقسام متعددة المستويات و الإسراع بإصلاح البنيات التحتية لضمان الجودة المرجوة.
- الإسراع بمراجعة البرامج بما يلبي حاجيات قطاعنا ومجتمعنا إلى تربية وتكوين ملائمين لعالم اليوم، ومراجعة الصيغة الحالية للتكوين والتكوين المستمر.
- إحداث التخصص بالابتدائي (فرنسية، رياضيات، عربية، علوم، تربية بدنية).
- تمكين المؤسسات من اختيار المناهج الدراسية المناسبة لخصوصياتها من بين المناهج المقترحة.
- خلق سكرتارية في التعليم الابتدائي تعين الأستاذ على تدبير الكم الهائل من المهام التي أصبحت تثقل كاهله من تقويم و دعم...
- فتح مراكز التكوين بالابتدائي بما يتناسب وسد الخصاص المهول في القطاع.

- تزويد كافة الأقسام بالسبورات التفاعلية.

التعاضدية:

- المطالبة بإحداث فروع محلية للتعاضدية العامة و تحسين جودة الخدمات المقدمة لنساء و رجال التعليم و العدول عن اعتماد الأدوية الجنيسة في التعويض عن الملفات المرضية.
- دمقرطة مؤسسة الأعمال الاجتماعية.

مؤسسة محمد السادس:

- إعادة النظر في العلاقة التعاقدية بين مؤسسة محمد السادس و بعض المؤسسات العمومية و الخاصة خصوصا في ما يخص الأبناء.
- إحداث مخيمات مشرفة عوض الحالية و التي لا تتماشى و المهمة النبيلة المناطة بالأستاذ.

مختلفات:

- توقيع محضر الخروج في نهاية شهر يونيو.
- توفير التدفئة بالمناطق الباردة.
- إعادة النظر في البناء المفكك و تعويضه بالبناء الصلب و تعميمه بشكل تدريجي.
- معادلة دبلوم مركز تكوين المعلمين ب **باك+2**. و الترخيص لنساء ورجال التعليم بمتابعة دراستهم الجامعية دون قيد أو شرط. و تبني مطلب خلق أسلاك جامعية تتماشى و اختصاص نساء و رجال التعليم تمكن من التكوين اللازم عبر عقد شراكات مع الجامعات و الكليات في جهات المملكة.
- اعتماد مقاربة شفافة بالنسبة للتدريس بالخارج و اعتماد معايير موضوعية.
- منح رخص 10 أيام متفرقة في السنة لقضاء المآرب دون اعتبار المبرر.
- التراجع عن رفض الشواهد الطبية الممنوحة من خارج الإقليم و كذا عدم مطالبة الأستاذ بالفحص المضاد في الشواهد الطبية التي تقل أو تساوي خمسة أيام.
- رفض كل ما من شأنه المس بالعمل النقابي من قبيل خلق بوابة الكترونية لخدمة الانتقال بالتبادل.

قراءة في

المخطط الاستعجالي

تكاد جميع القراءات و التحليلات للوضع التعليمي بالمغرب تجمع على كون هذا المخطط رفضه كل الشركاء رغم الميزانية الضخمة التي رصدت له، والتي تصرف في أمور لا تلامس لب المشكل بشكل مباشر، ورغم وجود مسائل إيجابية في المخطط لا يمكن إنكارها، إلا أنها قليلة جدا بالمقارنة مع حجم الميزانية التي خصصت له.

و على الرغم من عدم إشراكنا كنقابة مساهمة و ذات تمثيلية في مختلف عمليات إعداد البرنامج ألاستعجالي، بعدم تطبيق مبدأي الإشراك و التشاور، و حرصا منا على المصلحة العامة ، فإننا مازلنا نؤكد على مساهمتنا الجادة في الرقي بالقطاع، إلا أننا فوجئنا بأن المقاربة التي تعاملت بها الوزارة هي مقاربة مقاولاتية سعت من ورائها الدولة على بلورة إملاءات صندوق النقد الدولي و التي تصب بالأساس في التقليص من مساهمات الدولة في ميزانية التعليم و تحميل الشعب أعباء تعليم أبنائه عبر تشجيع القطاع الخاص. فالرؤية التي تبنتها الدولة بعد فشل ميثاق التربية و التكوين هي رؤية تحاول من خلالها الإصلاح، إلا أنها تخلت عن ثقافة الإشراك و بشكل انفرادي عبر المشاريع المعددة فأثقلت كاهل الأساتذة و مديري المؤسسات بمهام بعيدة عن اهتمامهم و تكوينهم مما أعطى الانطباع أننا أمام مقاولة كتأسيس جمعية مدرسة النجاح و تكليفهم بالبحث عن شراكات و إعطائهم مهمة تدبير ميزانيات و اعتماد نظام التعاقد على صعيد الجهة أو ربما مستقبلا على صعيد المؤسسة و بمدد زمنية قصيرة و هذا ما يفرغ العملية التعليمية من روحها و قد أجمعت كافة استطلاعات الرأي و كافة الشركاء بما فيهم نقابتنا على أن هذا المخطط يسير في اتجاه الفشل بالنظر إلى فشل العديد من المشاريع و الاختيارات و يدخل في هذا الإطار البيداغوجيا التي تم اعتمادها كمشروع للتعديل و التصحيح من أجل التحكم النسبي في الوقت و الجهد و المال. و قراءتنا الموضوعية و الجادة لعملية تنزيل هذه البيداغوجيا و الاحتفاء بها ستجعلنا نأخذ موقفا ينبني على تحليل موضوعي و جاد. و في هذا الإطار فإننا نعتبر أن هذه البيداغوجيا عانت منذ تجريبها من مجموعة من النقائص نجملها في:

- تقديم وتوظيف نتائج التقويم الأولي للتجريب قبل أن يفتح في شأنها نقاش وطني، كان يمكن أن يساهم بفعالية في معرفة نقاط قوتها وضعفها و مدى مراعاتها لخصوصيات المدرسة المغربية، قبل بلورتها في صياغتها النهائية ثم تطبيقها.

- تسجيل موقف سلبي من بيداغوجيا الإدماج من طرف كافة الشركاء الاجتماعيين و الفاعلين التربويين باستثناء المستفيدين ماديا أو معنويا من واقع تبنيه.

- استيراد بيداغوجيا الإدماج بعد ثبوت فشلها في العديد من البلدان مع استغرابنا لعدم تطبيقها حتى في بلدها الأصلي، بلجيكا.

- غياب رؤية موحدة في الفهم والتنزيل نتيجة لسوء التكوين و التأطير.

- الشرخ التربوي الحاصل بين محتوى الوضعيات من جهة و الموارد و التعلمات من جهة أخرى.

- الطابع التقني المعقد للمذكرة 204 الخاصة بالتقويم ، لاتخاذ قرارات الانتقال من مستوى إلى آخر وتغليب الجوانب الكمية على الجوانب الكيفية، وعدم ملاءمة و انسجام المناهج و مقتضيات هذه المذكرة

- حذف حصص الدعم التربوي الدوري بصفة نهائية .

- صعوبات تطبيقها في المدرسة المغربية (مشكلات الاكتظاظ ، الأقسام المشتركة ، ضعف التكوين ، غياب الكتب المدرسية الملائمة لهذه البيداغوجيا ،عدم توزيع الكراسات في الوقت المناسب ، غياب أجهزة الاستنساخ والحواسب والبرمجيات ، صعوبات ملاءمة التقويم...)

- الانتقال المفاجئ من مرحلة إرساء الموارد(والتي تدوم 6أسابيع) إلى مرحلة الإدماج (التي تليها و تدوم أسبوعين) الأمر الذي يربك تعاطيه مع الوضعية الإدماجية وينعكس سلبا على أدائه. وذلك ناتج عن وجود سياقين للتعليم والتعلم (منهاجين أو مقاربتين) مختلفين تمام الاختلاف.

- عدم اعتماد مقاربة بيداغوجية تسعى إلى إرساء الموارد و تمكين المتعلم من المعارف الضرورية و الابتعاد عن سياسة التنجيح التي أعطت الانطباع على نجاح المخططات الإصلاحية.

-إصدار كم هائل و جارف من المذكرات التي تعدد مهام الأستاذ (أستاذ كفيل، مورد، مرشد، مدير مساعد...) دون تحديد واضح و جلي لمهامهم و دون تكوينهم و تأطيرهم مما يفتح باب التأويل و المنافسة من أجل الاستفادة المحتملة و هذا يعكس منطق المزاجية التي يتميز بها أصحاب القرار محاولة منهم إلى إعطاء الانطباع على تعدد المشاريع و تنوعها.

- تخصيص الفترات البينية للدعم أو الامتحانات أو التكوينات عوض الاستراحة على اعتبار الميدان التعليمي يتطلب بذل جهد كبير و استثنائي داخل الفصل و خارجه.

- إصدار كم هائل من المذكرات لترجمة المخطط ألاستعجالي و غالبا ما تصل خارج الآجال القانوني لها مما يربك المشهد التعليمي و يجعله أقرب إلى الارتجالية و الاعتباطية و نذكر في هذا الإطار المذكرات 122، 154، 204...

بعض الايجابيات التي حاولت الوزارة الترويج لها و لم تطبق على أرض الواقع أو عرفت بطء كبير في تطبيقها:

- إقرار مبدأ التعليم الأولي بالعالم القروي.
- المدارس الجماعاتية.
- تأهيل المؤسسات التعليمية.
- إنصاف الأطفال ذوي الحاجات الخاصة – العالم القروي-
- الدعم المدرسي.
- الدعم الاجتماعي.
- تجهيز المؤسسات التعليمية وصيانتها.
- توفير النقل المدرسي.
- ربط المؤسسات التعليمية بشبكات الكهرباء والماء الصالح للشرب والصرف الصحي.